ملخص البحث: الإشكالات المنهجيّة للمقاربات الشرعيّة في حقل الدراسات السياسيّة

تثير المقاربات الشرعية المعاصرة للمفاهيم والموضوعات الشرعية العديد من الأسئلة المنهجيّة، وتطرح إشكالات مختلفة حول طرائق تحليل النص وفهمة وعلاقة الأحكام السلطانية التاريخية التي طوِّرت في ظروف تاريخية مختلفة بالواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر. ثمة أسئلة عديدة تثار اليوم حول علاقة الشريعة بالنُظم السياسية والدولة في المجتمعات السياسية المعاصرة. ما علاقة الشريعة بالمجتمع السياسي؟ هل الشريعة منظومة أخلاقية يلتزم بها من آمن برسالة الاسلام واتبع رسوله؟ أم هي القانون الذي تفرضه الدولة على المجتمع وتلزم الناس اتباعه؟

وثمة أسئلة أخرى حول ارتباط الشريعة بالممارسات السياسية في الدولة المعاصرة؛ أسئلة تتعلق بتطبيق أحكام فقهية طوّرها فقهاء القرن الثالث والرابع الهجريين، الذين عاشوا في مجتمعات تختلف كثيرًا في بنيتها وعاداتها وأعرافها وبيئاتها ووسائها عن المجتمعات المعاصرة. فكثير ممن يدعون إلى تطبيق الشريعة يرون في تلك

الأحكام جوهر الشريعة وحقيقتها. الأسئلة التي تثار حول الشريعة اليوم ترتبط مباشرة بما أكده الفقهاء وعلماء الأصول من "تغير الأحكام بتغير الأزمان".

لكن المجتمع المعاصر لم ير مقاربات جديدة لفهم الشريعة وتوجيهاتها، ولم يسمع بمنظومة جديدة من الأحكام الشرعية تقوم على فهم التغيرات الاجتماعية واستيعاب الاختلافات الكبيرة بين المجتمع العباسي الذي شهد تطور الفقه الإسلامي والمجتمع الحديث الذي شهد تطوراً كبيراً في العلوم الاجتماعية والإدارية. المجتمعات الإسلامية المعاصرة لا زالت تنتظر حلولًا لمشاكلها تستحضر القيم الإنسانية السامية التي دعت إليها رسالات السماء، وتستصحب الاختلافات الاجتماعية والثقافية والبنيوية، سعيا لتطوير أحكام مناسبة لبنية المجتمع الحديث، خاصة فيما يتعلق بالأحكام المرتبطة بالمجالات المدنية والتجارية والاقتصادية والسياسية والحقوقية.

هذه الاسئلة تتطلب مراجعة عميقة ودراسات معاصرة لتجاوز الجمود التاريخي الذي يحيط بها، ويجعلها عقبة أمام التطور السياسي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية المعاصرة. ثمة حاجة لتحديد

مبادئ الشريعة الكلية وربطها بخصوصيات المجتمع المعاصر المختلف في الجزئيات والممارسات التاريخية للمجتمعات التي تطورت فيها الكتابات الشرعية التاريخية. والوعي للعلاقة بين الكلي والجزئي، والعام والخاص، هو جوهر جدلية النص والواقع، والمدخل لتحديد المعاني الكلية التي حملتها الرسالات إلى الناس عبر تاريخ التنزيل، والتي تجلت في النص القرآني الذي ختم الكتب التي سبقته وجاء القرآن ليصدقها. فكما أن الكتاب هو المشترك بين الرسالات التي حملت شرائع مختلفة، فإن الشريعة هي المشترك بين مذاهب واجتهادات الفقهاء عبر التاريخ الإسلامي الطويل. الشريعة هي الكلي الذي لا يرتبط بزمان ومكان محددين، بل يحدد معاني الحق والعدل والإحسان الثابت لكل زمان ومكان.

لذلك يهدف البحث إلى تحليل الخطاب الشرعي ودلالاته المجتمعية بغية التمييز بين الكلي الذي يمكن اعتماده دون اعتبار لعاملي الزمان والمكان، وبين الجزئي الناجم عن التغيرات المرتبطة بتطور الحياة بين الأجيال والاختلافات الثقافية. فالشريعة تحتوي على مبادئ كلية مطلقة لا تقيَّد بالزمان والمكان، والأحكام الفقهية، وخاصة الأحكام السلطانية، التي ترتبط بالخبرة العملية والممارسات المجتمعة، وإظهار أن الأخيرة ناجمة عن علاقات داخلية تضايفية جدلية بين النص

والعقل والاجتماع. فالنص بوصفه الإنشاء والتوصيف اللغوي للمسائل الشرعية يحتاج إلى فهم وتفسير واستنباط عقلي بحثا عن المعاني والدلالات، وإلى تمييز ما هو عام يتعلق بجميع المكلفين وما هو خاص محدد في أصناف محددة من الناس، كما يحتاج إلى بيان ما هو كلي صالح لكل زمان ومكان، وما هو جزئي مرتبط بمجتمع معين وجيل معين وعصر معين.

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الأبحاث الشرعية المتعلقة بالحياة السياسية، وتظهر اعتمادها على مقاربة تاريخية مرتبطة بالخصوصيات الاجتماعية والسياسية للمجتمع المسلم في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وتعمد إلى تحليل المقاربة الوظيفية التي تغلب على أبحاث السياسة الشرعية المعاصرة، وتدعو إلى استبدالها بمقاربة مقصدية تستصحب العلاقة الجدلية بين الكلي والجزئي والعام والخاص، وتعتمد الكليات الشرعية بوصفها أسسًا معيارية للتعاطي مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية وإعادة تشكيل المؤسسات والعلاقات السياسية وفق قيم الرسالة الإسلامية وغاياتها الإنسانية والأخلاقية.